دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية التركية والثورات العربية
المصدر:	مجلة البحوث والدراسات الإنسانية الفلسطينية
الناشر:	جمعية البحوث والدراسات الإنسانية الفلسطينية
المؤلف الرئيسي:	أبو ختلة، صلاح مصلح إسماعيل
المجلد/العدد:	ع20
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الصفحات:	42 - 70
رقم MD:	721364
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	السياسة الخارجية التركية، الثورات العربية، الشرق الأوسط، العلاقات التركية العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/721364

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية التركية والثورات العربية

إعداد

د. صلاح مصلح إسماعيل أبو ختلة

جامعة القدس المفتوحة–فرع رفح

ملخص الدراسة

حاولت هذه الدراسة فهم طبيعة التغير والتحول في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، معتمدة في ذلك على الرؤية النظرية التي قامت عليها هذه السياسة وأليات تنفيذها، ومن ثم رصد السياسة التركية تجاه الثورات العربية في محاولة لكشف حقيقة الدور التركي، في ظل هذه المتغيرات، بالإضافة إلى محاولة اكتشاف الآفاق والتحديات التي تواجه هذه السياسة في ظل التغيرات الدراماتيكية التي تحدث في هذه المنطقة، والتي تعد منطقة حيوية لمصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو منهج مرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها، فهو يصف ما هو كائن وصفا دقيقا، ويعبر عنه تعبيرا كيفيا دقيقا موضحا خصائصها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى. كما اعتمدت في التحليل على النظرية الواقعية البنيوية الجديدة التي طورها (Kenneth Waltz) في إثبات الفرضيات التالية:

- إن السياسة الخارجية التركية هي سياسة برجماتية تسعى إلى تحقيق المصالح القومية التركية أولا، دون الاستناد إلى أيديولوجية أو توجهات ثابتة.
- لم تستطع سياسة تصفير المشكلات الخارجية التركية مع الدول العربية الاستمرار والثبات أمام التطورات التي صاحبت الثورات العربية، حيث ظهرت مواقف تركية متعددة تجاه هذه التطورات تتناقض مع سياسة تصفير المشكلات التي اتبعتها سابقا.
- المواقف السياسية التركية تناغمت مع سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الموقف تجاه التطورات التي صاحبت الثورات العربية.

وقد تمثلت المفاصل الرئيسية للدراسة في:

1- تمهيد نظري.

2- خلفية العلاقات التركية العربية.

3- السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية "الرؤية والدور".

4- السياسة الخارجية التركية والثورات العربية "التغير والتحول".

5- أفاق وتحديات الدور التركي.

Summary of the study:

The study seeks to understand the nature of change and shift in Turkish foreign policy towards the Middle East، based on the theoretical vision in which this policy rose on and its implementation mechanisms، and then monitor the Turkish policy towards Arab revolutions، in light of these variables، in an attempt to uncover the truth of the Turkish role، in addition to attempting to discover the prospects and challenges facing this policy under the dramatic changes occurring in this region which is the vital interests of many international and regional powers.

The study depended on the descriptive analytical approach as well as on new structural realist theory developed by (Kenneth Waltz). The study was based on the following assumptions:

- The Turkish foreign policy is the policy of pragmatic pursuit of Turkish national interests first, without reference to ideology or fixed orientations.
- You can not reset the policy of the problems with the Turkish foreign and Arab countries to continue persistence in front of the developments that accompanied the Arab revolutions, showing the positions of Turkey towards these multiple developments contrary to the policy followed by the reset problems previously.
- Turkish political positions coincided with the policy of the United States and the European Union in the attitude toward developments that accompanied the Arab revolutions.

تمهيد نظري

حاولت هذه الدراسة فهم طبيعة التغير والتحول في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، معتمدة في ذلك على الروية النظرية التي قامت عليها هذه السياسة وأليات تنفيذها، ووفقا للنظريات المتعددة التي فسرت العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول، فسيتم تحليل السياسة الخارجية التركية وفقا لأهم النظريات أو أكثرها رواجا في القرن العشرين، للوصول إلى فهم أعمق للنظرية السياسة الخارجية التركية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج مرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها، فهو يصف ما هو كائن وصفا دقيقا ويعبر عنه تعبيرا كيفيا دقيقا موضحا خصائصها ودرجات ارتباطها مع الظواهر.[i] كما اعتمدت في التحليل على النظرية الواقعية البنيوية الجديدة التي طورها (Kenneth Waltz) في إثبات الفرضيات التالية:

– إن السياسة الخارجية التركية هي سياسة برجماتية تسعى إلى تحقيق المصالح القومية التركية أولا، دون الاستناد إلى أيديولوجية أو توجهات ثابتة.

- لم تستطع سياسة تصفير المشكلات الخارجية التركية مع الدول العربية الاستمرار والثبات أمام التطورات التي صاحبت الثورات العربية، حيث ظهرت مواقف تركية متعددة تجاه هذه التطورات تتناقض مع سياسة تصفير المشكلات التي اتبعتها سابقا.

- المواقف السياسية التركية تناغمت مع سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الموقف تجاه التطورات التي صاحبت الثورات العربية.

لقد وضع احمد داوود أوغلو–المنظر الأساسي للسياسة الخارجية التركية–منطلقات أساسية للسياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تمثلت هذه المنطلقات في مضمونها العام في (التوفيق بين الحريات والأمن، تصفير المشكلات، اتباع سياسة خارجية متعددة المسالك والأبعاد، تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، بالإضافة إلى الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا) وعلى الصعيد الخاص لمنطقة الشرق الأوسط تمثلت في (ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع، وتغليب لغة الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة، إضافة إلى الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية).

وقد اعتمدت في تفسيرها للعلاقات الدولية على المدرسة المثالية، التي اعتمدت على المتغير الأخلاقي كمتغير رئيسي في مسار العلاقات الدولية، وحل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية والقانونية. فالمدرسة المثالية تقوم على فكرة ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية وليس على ما هو كائن، حيث رفض اتباعها مفاهيم توازن القوى، وسباق التسلح، واستخدام القوة والمعاهدات السرية التي تم عقدها قبل الحرب العالمية الأولى. فهي تأكد على الالتزامات والحقوق القانونية الدولية، وتوافق مصالح الدول في حالة السلم، وأن الاعتماد المتبادل يحد من النزعة الأنانية للدول. وأن المجتمع الدولي يتوجب عليه إعادة تنظيم نفسه بشكل يمكن معه خلق المؤسسات الضرورية للقضاء على حالة غياب النظام مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، وخلق قواعد وأعراف وقيم جديدة. [ii]

كما يمكن تفسيرها وفقا إلى النظرية الليبرالية النفعية، والتي تنطلق من المسئولية الجماعية للمجموعة الدولية، وان قدرة النخب الحاكمة تتمثل في جعل مصالح شعبها تتواءم وتتطابق وتتسق مع مصالح المجموعة الدولية والشعوب المحيطة بها، وبقدر مشاركتها الفاعلة الإيجابية في إطار التعاون المتبادل الإقليمي، بقدر مساهمتها في تحسين واقع التنمية في المجتمعات المحيطة بها بقدر ما تحظى من مصداقية أعلى، وتزداد فرص حصولها على الشرعية الإقليمية والدولية. أن التوجهات التي بنيت على أساسها هذه النظرية تنطلق من النموذج الفاعل العقلاني الذي يبني سلوكه على حساب

التكلفة والهدف، ليس من أجل البقاء والحفاظ على امنها من الأخطار الخارجية فقط، بل لكل فئة مكونة للمحيط الإقليمي، أي أن الليبرالية تبني تفاعلات الدول على أساس تعاوني نفعي، فهي تشدد على فرص التعاون خلافا للبحث عن الأمن من خلال القوة كما في النظرية الواقعية، ولا يعني ذلك فقدان القوة العسكرية أهميتها في الحفاظ على المصلحة الوطنية، وهو ما يعني أن المدرسة الليبرالية لها نظرة رحبة مقارنة بالمدارس الأخرى تجاه المصلحة الوطنية. [iii]

وفي ظل الخلافات المتجذرة التي تعاني منها تركيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم وبعد وصوله كتفكك العراق، والمشكلة الكردية، وخلافات مع إيران وسوريا وغيرها، كل ذلك كان يفرض على تركيا اتباع سياسة حكيمة تقوم على التعاون مع محيطها الإقليمي في إطار تعاوني تتقاطع فيه المصالح لإنهاء كل الخلافات العالقة والمهددة لكمن، وبالتالي فتعاونها مع محيطها الإقليمي والسمو معه ومع مجتمعاته سيجعلها بمقدراتها وعناصرها التي تتمتع بها وموقعها الاستراتيجي تتزعم منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

كل ذلك كان في إطار تحليل الإطار المنهجي والمبادئ التي وضعها الساسة الأتراك كخطوط عريضة في نهجهم في السياسة الخارجية، لكن ما ألت إليه العلاقات التركية مع العديد من الفاعلين، وسلوكها الخارج عن نطاق هذا الإطار الذي رسمته لنفسها إبان الثورات العربية، يجعل المقاربة الواقعية البنيوية هي الأقرب في تفسير سلوك السياسة الخارجية التركية.

فالنظرية الواقعية البنيوية الجديدة أو المدرسة البنيوية تتوافق مع النظرية الليبرالية النفعية في كونها تنطلق من أن طبيعة الفاعل تتخذ شكل نموذج الفاعل العقلاني الذي يبني حساباته بعقلانية لكل الموارد المتاحة، لكنها تختلف في أن حساباته لتحقيق أهدافه الخاصة، تنطلق من مصلحته الذاتية.

فهي تتصور تفهم الفواعل السياسية كفواعل أنانية، بحيث ينطلق سلوكهم من حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. فالمنظر الأساسي لهذه النظرية كينث والتز (Kenneth Waltz) رأى بأن بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة. وان الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل. فمنطق الفوضوية حاسم، والدول هي العناصر الفاعلة الرئيسية الموجودة في بيئة المساعدة الذاتية، والتي تكون فيها المعضلة الأمنية ملحة. لذا نجد أن الواقعية الجديدة تسعى للعمل ضمن حدود الفوضوية البنيوية، والتي تظل الدول فيها عاجزة عن الثقة في الدول الأخرى، ويبقى هدفها محصورا في العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات، وهذا ما يصوغه في معادلة مفادها أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، وهذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والهدوء [iv].

وبالنظر إلى طبيعة السياسة الخارجية التركية نجد أن سلوكها الخارجي هو أقرب في تفسيره إلى الواقعية البنيوية، فهي تحاول الاستفادة من واقع البيئة في الشرق الأوسط لتعود كقوة إقليمية بعد أن كانت لا ثقل لها ولا فعل سياسي. فبيئة الشرق الأوسط التي تتشكل فيها الفواعل في الآونة الأخيرة عبر انهيار أنظمة وقيام أنظمة جديدة، واستمرار حالة عدم الاستقرار في أنظمة كانت تمثل أهم الفاعلين السياسيين فيها، كل ذلك أوجد فرصة رابحة لتركيا لتحل محل الفاعلين

في هذه الدائرة الإقليمية بما يمنحها ثقلا دوليا لو استطاعت تزعم وقيادة المنطقة، وإدارة تفاعلاتها الإقليمية بما يخدم مصلحتها القومية ويجعلها قوة إقليمية.

خلفية العلاقات التركية العربية

بدأت العلاقات التركية العربية منذ مطلع القرن الخامس عشر، حيث سيطرت الدولة العثمانية على الخلافة الإسلامية وعلى الوطن العربي، واستمرت قرابة الخمسمائة عام. ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى في ظل الخلافات المستمرة والمشاكل المتراكمة بين العرب والأتراك، وتحالف الشريف حسين مع بريطانيا، بدأت تتشكل حقبة جديدة في العلاقات التركية العربية تباعدت فيها المسافات، مع توجهات تركيا نحو الغرب وإهمالها للدائرة العربية والإسلامية بشكل مطلق.

وزادت المسافة بين تركيا والعرب بعدا في ظل نظرة العداء التركية تجاه العرب، فقد حمل الأتراك العرب السبب الرئيسي في انهيار الإمبراطورية العثمانية بسبب تحالفاتهم مع بريطانيا، ومما زاد من تجنب العرب لها اعترافها بإسرائيل عام 1959م، [v] وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1951م، وحلف بغداد عام 1955م، وموافقتها على مبدأ ايزنهاور عام 1957م لمواجهة المد القومي العربي والمعسكر الاشتراكي، مع اعتراف سوريا بالصين الشعبية ورفضها لمبدأ أيزنهاور، مما حذا بالحكومة التركية إلى حشد قواتها على الحدود السورية، الذي واجهه رفض عربي مصري حيث ارسل جمال عبد الناصر قوات مصرية لوقف الاستفزازات والتهديدات التركية. [vi]

ولم تولي تركيا إبان المرحلة السابقة أي اهتمام لإقامة علاقات ايجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين [vii]:

1. الأزمة القبرصية بعد 1974م: حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.

2. بروز دور النفط في السبعينيات وتأثيره على السياسة الدولية وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تشهدها تركيا.

لقد بقيت العلاقات التركية العربية إلى حد بعيد أسيرة محددات متعددة حكمت مستوياتها وطبيعتها، وأثرت على التفاعل الإيجابي بين الطرفين، بما لا يسمح بإحداث مزيد من التقدم في طبيعة العلاقات التركية العربية، بل صعدت تركيا من عدائها في سياستها تجاه سورية والعراق حيث أثارت مشاكل الحدود والأقليات والمياه والأحلاف العسكرية. وقد حكمت هذه العلاقة جملة من المحددات هي [viii]:

1. النظرة السلبية المتبادلة من كلا الطرفين: فالأتراك فضلوا الدائرة الغربية المتقدمة على الدائرة العربية، والعرب انطلقت نظرتهم من معايير أخلاقية ودينية وسياسية أسهمت في تشكيلها الأيدلوجية الأتاتوركية، إلى جانب إلغاء الأذان

والصراعات الحدودية، والتوجه العربي نحو المعسكر الشرقي في حين توجهت تركيا نحو المعسكر الغربي وحصار المد القومي العربي في الخمسينيات والستينيات.

2. إن العلاقات العربية التركية ظلت إلى مدى بعيد أسيرة تفاعلات العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاسها وفقا للنظرة العربية على الأمن القومي العربي بالسلب وعلى توازن القوى الإقليمي.

3. تراوح السياسة الخارجية التركية في عمومها تجاه القضايا العربية بين الامتناع والمشاركة وفقا لما تمليه عليها مصالحها الاستراتيجية مع الغرب وإسرائيل.

تميزت العلاقات التركية العربية –بشكل عام –بالشكوك وعدم الثقة المتبادلة. ما قبل مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، التي بدأت تشهد تطورات مفصلية في العلاقات العربية التركية، خصوصا بعد وصول تورغوت أوزال للحكم الذي حاول إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية لجعلها دولة إقليمية عظمى في أسيا الوسطى والشرق الأوسط. حيث سعت حكومة أوزال إلى تطوير علاقاتها مع العرب وفتح أفاق اقتصادية مع العديد من البلدان العربية، وفتحت أسواقها وشركاتها وأراضيها. وبدأت تظهر بمظهر الدولة الصديقة للعرب تدعم قضاياهم، وتسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. ويمكن إجمال أهم الأسباب التي دفعت الحكومة التركية إلى هذه التوجهات في النقاط التالية [ix]:

1. انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي.

2. تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار جدار برلين.

3. حرب الخليج الثانية وضرب العراق.

4. ضمور الدور التركي كقوة أطلسية ضد الكتلة الشيوعية.

5. الخشية من قيام دولة كردية بعد سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي، بحيث تشمل هذه الدولة أراض من تركيا والعراق وسوريا.

فقد كان لـ تورغوت أوزال رئيس الحكومة خلال الفترة 1984-1989 ومن ثم رئيس الجمهورية حتى وفاته سنة 1993 دور رئيسي في تغيير التوجهات السياسية التركية، إذ رأى ترابطا وثيقا بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ثمين وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليميين، وقد تزامنت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية التركية مع تغيرات في الخلفية الداخلية لهذه السياسة، ابرزها وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بعدما ظل ينظر إليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية، وبدأت بعض الأوساط التركية تنادي بأن مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الحضارية الإسلامية لا بالخيار "العلماني" الذي يسعى

للارتباط النهائي بالغرب، وقد رسخ هذا الاعتقاد في الأوساط التركية أكثر فأكثر الرفض الأوروبي المستمر لقبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي ومشاكلها المزمنة مع اليونان. هذه التغيرات والتحولات التي عصفت فيما يبدو ببعض ثوابت السياسة الخارجية التركية دفعت بدبلوماسيتها إلى تدعيم خيارها الاستراتيجي المرتبط بالغرب ببعض التوجهات والمنطلقات الإقليمية المستحدثة تجاه أسيا الوسطى والشرق الأوسط. [x]

وفي عهد حكومة نجم الدين أربكان–رئيس حزب الفضيلة الإسلامي سابقا، وأول رئيس وزراء تركي ذو خلفية إسلامية–، سعى إلى تحسين العلاقات التركية العربية الإسلامية خصوصا على الصعيد الاقتصادي. فقد وصلت هذه العلاقات في عام 1997م إلى حد غير مسبوق، كما اضطلعت حكومته بدور قيادي في تأسيس مجموعة الدول النامية الثماني، والتي أتت بصيغة إسلامية، أعلن عنها في إسطنبول بحضور رؤساء بنغلادش ومصر وإندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان. وإضافة إلى أربكان بدا بعض زعماء الأحزاب العلمانية مثل مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم، وتانسو تشيلر–زعيمة حزب الطريق القويم–يتحدثون عن البعد الإسلامي لتركيا وأهمية هذا البعد في السياسة التركية. فقد صرحت تشيلر في خطاب لها في 16 سبتمبر 1996م: "إذا كانت تركيا تريد أن تواصل الادعاء بأنها جسر للسلام بين الشرق والغرب، فيجب أن تعرف أن إحدى قدميها في الشرق، أن تركيا بحاجة إلى تغيير اجتماعي كامل، وهذا يتطلب أن أغير تفكيري ورؤيتي " كذلك أشار يلماظ مرات عدة إلى هذا البعد في أعقاب قرار بروكسل بشأن رفض قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي. [xi]

إلا أن كل تلك التصريحات والتوجهات السياسية تجاه الدائرة العربية والإسلامية بقيت دون رؤية عملية تتجسد على الواقع وبدون سياسة واضحة المعالم للتفاعل مع هذه الدائرة، حتى العام 2002م، وهو العام الذي وصل فيه حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وهو ما جسد تحولا حقيقيا في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة.

السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية "الرؤية والدور"

كان لانعدام الخطوط العريضة الواضحة التي تبين أليات الانتقال والتغيير في السياسة الخارجية التركية لتحقيق دور أكثر فعالية في الشرق الأوسط سببا رئيسيا في عدم وجود اية تحركات تجاه فكرة التغيير.

لقد جسد أحمد داوود أغلو في كتابه (العمق الاستراتيجي–موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) أليات تحقيق وصول تركيا إلى دولة ذات ثقل سياسي، وحدد الكيفية التي تمكن تركيا من تحقيق ذلك في سياستها الخارجية. وقد ساعد على توفر الأرضية لتطبيق رؤيته وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. كما وفر موقعه كمستشار سياسي لأردوغان، ومن ثم توليه موقع وزير الخارجية وفر الشروط الموضوعية لبلورة هذه الاستراتيجية التي جمعت بين النظرية والتطبيق [xii].

إن إعادة النظر في السياسة الخارجية التركية وتقييمها بدا مع ظهور ثلاثة عوامل خارجية دفعت تركيا إلى إعادة تقييم سياستها الخارجية، هذه العوامل تمثلت في ركود العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والمشهد المتغير في الشرق الأوسط،

وتزايد التوترات بشأن إمدادات الطاقة في الجوار التركي [xiii]، وكذلك مع تواجد ثلاثة عوامل داخلية شكلت حاجزا أمام تحول تركيا إلى دولة مركزية قوية تعاملت معها حكومة حزب العدالة والتنمية، تمثلت في عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وتنامي حزب العمال الكردستاني وما حمله من استقطابات داخلية [xiv].

إن روية حزب العدالة والتنمية لوضع تركيا في الساحة الدولية ما هو إلا إعادة صياغة لطبيعة الدور التركي في سياسته الخارجية، وإعادة تقدير الرؤية الاستراتيجية لتركيا، ورسم دورها على الأرض بطريقة فعلية عبر اتخاذ مجموعة من السياسات والمواقف والتداخلات التي تترجم هذه الرؤية الاستراتيجية في قضايا المنطقة، من خلال التأثير الفعلي على الأرض [xv].

وقد برز ذلك من خلال تأكيد قادة حزب العدالة والتنمية على ضرورة التغيير، فقد صرح رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي في خطابه في 22 يناير 2004م قائلا: "إن التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم"، وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة. وفي السياق نفسه يؤكد احمد داوود أوغلو أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقدا ضائعا بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبن خلاله تصورا متكاملا، مكتفية بسياسة ردود الأفعال أو الاستجابة للأزمات، وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل المنطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها [xvi].

لقد استطاع قادة حزب العدالة والتنمية قراءة الخارطة السياسية في ظل المتغيرات على الساحة الدولية، وفقا لطبيعة ومكانة تركيا الجيوسياسية. ورسم قادة حزب العدالة والتنمية الخطوط التي يجب على السياسة التركية أن تخطوها، والتغيير الجذري في سياستها الخارجية لتخرج من الدائرة الضيقة "التابعة" لتصبح دولة ذات أثر وثقل دولي. فأعادوا صياغة العلاقات الخارجية التركية، وتجاوزوا فكرة الجسر (الربط ما بين الشرق والغرب) لتكون تركيا مركزا إقليميا تشمل في دائرتها إضافة إلى دائرة الغرب عدد أكبر من الدوائر، لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية، وثقافية، وتاريخية.

فقد ذكر أوغلو أن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، تركيا دولة مركزية، تقع في الوسط من البلقان والقوقاز ووسط أسيا والمشرق العربي، وفي السياق نفسه قال أردوغان: "لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة لتركيا، من الآن فصاعدا ستفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر، وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيوإستراتيجية ورسالتها التاريخية، أخذة بعين الاعتبار إمكاناتها الثقافية والاقتصادية". [xvii] وذلك في محاولة لإعادة بسط نفوذها على المنطقة العربية واستعادة دورها الذي خسرته بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية.

وعلى ذلك فإن السياسة الخارجية التركية تقوم على أساس العمق الاستراتيجي لتركيا وسياسة تعدد الأبعاد على اعتبار أن تركيا هي دولة مركزية، واعتمدت في سياستها على خمسة أسس [xviii]:

1. التوفيق بين الحريات والأمن: حيث نجحت تركيا في التوفيق بين الحريات والأمن، خلال عمليات الإصلاح السياسي داخل النظام السياسي التركي ومنح قدر أكبر من الحريات للأفراد والجماعات دون التفريط بمتطلبات الأمن.

2. تصفير المشكلات: حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها وإخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة الدولة ذات العلاقات الجيدة مع الجميع، بما سيمنح تركيا قدرة استثنائية على المناورة.

3. اتباع سياسة خارجية متعددة المسالك والأبعاد: في ظل الحراك الدولي والظروف المتحركة الدولية، فمن غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من أن تكون تركيا مصدر مشكلة بين استقطاب الشرق والغرب، تكون مصدر حل للمشكلات، وبلدا مبادرا في طرح الحلول لها، ومركزا يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، ومن خلال هذا الأساس لا يجب النظر إلى أي خيار على انه بديل لخيار أخر، ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض. أي تعزيز علاقات تركيا على نحو أكثر توازنا.

4. تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: فقد عرفت تركيا في المرحلة الماضية على أنها بلد جسر تصل بين طرفين، وفي المرحلة القادمة على تركيا ألا تكون جسرا بل بلدا مركزيا، كفاعل يمتلك مصادر متعددة للقوة الناعمة (القوة الدبلوماسية والاقتصادية).

5. الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا، والاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا.

وعلى صعيد السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط تحديدا يشير أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه وهي [xix]:

1. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع: بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين الأمن الحقيقي للإسرائيليين، وامن الشيعة العراقيين يتساوى مع امن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني يتساوى مع أمن الشيعي أو السني اللبناني.

2. تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.

3. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

4. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية. (من الواضح أن تركيا تمارس غزوا ثقافيا للمنطقة العربية من خلال المسلسلات التركية).

إن هذا التغير على صعيد السياسة الخارجية التركية جاء نتيجة حتمية للعديد من العوامل والمتغيرات التي دفعت الساسة الأتراك إلى إعادة النظر في سياستهم الخارجية استنادا إلى عدة مستويات وفي عدة اتجاهات، والتي جذبت انتباه العديد من المهتمين، وطرحت تساؤلات عديدة حول أسباب هذا التغير ودوافعه، وهل هو إعادة صياغة تحالفات وتخلي عن الشراكة الاستراتيجية مع الغرب لصالح الشرق، بحيث تستطيع تركيا قيادة منطقة الشرق الأوسط للتوازن مع الغرب

من منطلق أنها قوة عظمى صاعدة، ويمكن أن نجمل العوامل التي دفعت الساسة الأتراك إلى تغيير الدور التركي (سياسته الخارجية) في النقاط التالية:

1. التهديدات والتحديات التي باتت تواجهها تركيا في الشرق الأوسط خاصة بعد احتلال العراق وأفغانستان، في ظل فقدان ثقتها بحلفائها في الناتو، وقناعتها التي باتت راسخة بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة هذه التحديات النابعة من الشرق الوسط، والتي يمكن إجمالها في تصاعد التحدي الكردي، وتصاعد التحدي الإيراني، والذي هو بمثابة تهديد للأمن القومي التركي إلى جانب تصاعد الدور السوري والتحالف الإيراني السوري [xx]. وهذا يدفعها إلى لعب دور أكبر في المشاركة في الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى ابعد نطاق ممكن عن أراضيها. بحيث يصبح المشرق العربي مجالا حيويا لتركيا، وبعدا استراتيجيا يدفع الأخطار عن مناطقها الحساسة.

2. القناعة التي باتت راسخة لدى العديد من الأتراك بأن مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد لا ينجح في نهاية المطاف، وتحسبا للانهيار التام بدأت تركيا في تنويع استثماراتها خارج الاتحاد الأوروبي، وهذه القناعة رسخت بسبب النظرة الأوروبية لكونها مختلفة حضاريا عنها، وتخوف أوروبا من أن انضمام تركيا سيجعل حدودها مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق، سوريا) ويقحم أوروبا في مشاكلها [xxi].

3. الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة ضعف وتهلهل النظام الإقليمي العربي، مما يتيح لتركيا إقليميا التمدد في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، أي أن تركيا تحاول التأثير على أكبر قدر من المساحة الإقليمية كإيران ولكن بمدخل أقل تكلفة سياسية واقتصادية من إيران بكثير. إضافة إلى ذلك المصالح التركية في المنطقة والتي تتمثل في السوق العربية الأفضل للسلع التركية من السوق الأوروبية، واحتياطيات الطاقة المتوفرة التي يزداد الطلب التركي عليها نتيجة تعاظم قدرات الاقتصاد التركي [xxii].

4. الصراع والأطماع الغربية في أسيا الوسطى وبحر قزوين خصوصا بعد اكتشاف الثروات الطبيعية في المنطقة، والتي بدأت تشكل بديلا محتملا عن سوق الطاقة في الشرق الأوسط.

5. التغيرات في النظام الدولي وفي الخارطة السياسية الدولية التي تشير إلى مرور المجتمع الدولي بمرحلة انتقالية تنتهي خلالها فترة الأحادية القطبية، وبروز مؤشرات إلى وجود مجتمع دولي ستتشكل ملامحه بفواعل القوى الرسمية الفاعلة على الساحة الدولية، مما يشكل مناخا وبيئة مناسبة لتوسع تركيا من حركتها وتزيد من قدرتها ومناورتها الإقليمية والتي سوف تنعكس على المستوى الدولي بشكل فعال لما لهذه الدائرة من أهمية على المستوى الدولي [xxiii].

6. التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عبر رؤيته لدور تركيا، التي ترى أن مكانة تركيا كدولة تابعة قد انتهت، وأن تركيا يجب أن تحتل مكانة جديدة لضمان أمنها واستقرارها، تضطلع بموجبه بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون هي المركز من خلال استعمال القوة الناعمة كنموذج يحظى بالاحترام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا [xxiv].

7. حاجة الغرب لتركيا بمقدار حاجتها إليه: حيث اثبت أوغلو أن وضع تركيا الفريد الجغرافي وتاريخها ودورها، وكيف أن موت عالم قديم وميلاد عالم جديد هي امتيازات لتركيا (في تشكل القوى المؤثرة الدولية)، وأن أوروبا لن تصبح قوة عالمية إلا إذا ضمت تركيا إليها [xxv].

بذلك اثبت أوغلو أن معادلة حاجة تركيا للغرب خاطئة، بل شكل معادلة جديدة اثبت من خلالها بأن حاجة الغرب لتركيا أكثر من حاجة تركيا إلى الغرب.

لقد كانت العوامل السابقة هي الدوافع وراء تغير السياسة الخارجية التركية، ووفقا لهذه العوامل وضع أوغلو منطلقات السياسة الخارجية التركية والتي أن نجحت تركيا في تنفيذها وتحويل وضعها من دولة تابعة إلى دولة مركزية فإن ذلك سيؤهلها لتكون دولة ذات وزن وثقل دولي، تسعى الدول الغربية إلى كسب صداقتها وتحالفها. سياسة برجماتية تتخذ الدين ستارا لإعادة تأكيد ارتباط تركيا بالغرب المتطور انطلاقا من دعوة أتاتورك.

كانت بداية هذا الانفتاح قد تجسدت في فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فبراير/ شباط 2003م قبل احتلال العراق، واستمرار هذه الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال، وقد كانت هذه الفكرة أولى خطوات الدخول التركي إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل، حيث لعبت تركيا دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر التحاور بين الأطراف المتناقضة، وتوالت بعدها سياسة القوة الناعمة في العديد من القضايا، فعلى صعيد القضية الفلسطينية عرضت تركيا التوسط بين الإسرائيليين والسوريين، والتوسط بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون والسماح للرئيس الفلسطيني والرئيس الإسرائيلي ولأول مرة بالتحدث أمام البرلمان التركي. [xxvi] وإيفاد مستشار رئيس الوزراء التركي في حينه للشؤون الخارجية احمد داوود أوغلو للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من جانب وحركة حماس وإسرائيل من جانب آخر [xxvii]. والتوسط في الخلافات الفلسطينية الداخلية ما بين حركتي فتح وحماس.

كما سعت تركيا إلى خفض الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية، والتوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و14 أذار، والوساطة بين باكستان وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل في عام 2008م، حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول، ومحاولة رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية، ومساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان في نهاية العام 2008م، وخفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في أغسطس/ أب 2008م، وطرح مبادرة منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز، التحرك بين أذربيجان وأرمينيا من أجل حل مشكلة إقليم "قره باغ" في فبراير/ شباط 2009م. كما بادرت تركيا بالانفتاح الواسع على أرمينيا وكسر الجليد في العلاقة بينهما، وانفتحت في علاقاتها مع اليونان، وقبلت خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لحل المشكلة القبرصية [xxviii].

وسعت إلى تسوية قضية الخلاف حول مياه نهر الفرات حيث تم الاتفاق في عام 2008م على تكوين معهد للمياه يتكون من 18خبيرا من كل دولة، لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه [xxix]، الانفتاح في العلاقات مع إيران ورفض استخدام القوة أو فرض الحصار على إيران واستعدادها للعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ورفض مخطط تقسيم العراق وعزل سوريا لتحقيق أكبر قدر من التقارب مع سوريا والدول العربية [xxx].

لم تتوقف التغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول فحسب بل طالت أيضا المؤسسات الإقليمية والدولية، في ظل إدراك تركيا أهمية دور هذه المؤسسات في إرساء وتعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، فبدأت تصب تركيزها على ضرورة تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي في ظل الأوضاع المتوترة في أفغانستان والعراق، وقد تجلى إيلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة وأصبح بالفعل "إكمل الدين إحسان أوغلو "رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 2005م، كذلك سعت تركيا لأن تصبح عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية وهو ما تم في قمة سرت في ليبيا عام 2010م. كما كانت تركيا من المبادرين لتأسيس ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع أسبانيا، وشاركت في الاتحاد من اجل المتوسط الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 14 يوليو/تموز 2009م، كما شاركت في قوات حفظ السلام في جنوب لبنان (قوات اليونيفيل) بعد عدوان يوليو/تموز 2006م، وأعلنت عن استعدادها للمشاركة؛ بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار [xxxi].

استطاع حزب العدالة والتنمية الحفاظ على سياسة خارجية مرنة على المستوى الإقليمي والدولي، جسد من خلالها الجانب العملي لرؤية أوغلو في ما يجب أن تقوم عليه السياسة التركية، ضمن المحاور الأساسية التي حددها في كتابه في العمق الاستراتيجي.

وقد شكل التزمت الأوروبي في شروطه التي فرضها على الساسة الأتراك للدخول في الاتحاد الأوروبي سببا من أسباب التوجه التركي في سياسته إلى الدائرة الإقليمية (الإسلامية والعربية) من خلال التأثير في القضايا والمناطق ذات الاهتمام الأوروبي على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وبدأ التوجه التركي تجاه الدائرة الإقليمية للتأثير في الدوائر الدولية، فالدائرة العربية بمقوماتها وإمكانياتها هي الدائرة التي لعبت فيها تركيا دور الجسر والحامي في ظل الصراع الدولي ما بين قوى الشرق والغرب قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ولا تزال موطنا للتنافس والصراع الدولي، وفي ظل الترابط الجغرافي والتاريخي لتركيا؛ فاحتضان تركيا لهذه الدائرة هي أداة مهمة في المساومة التركية مع الغرب لتحقيق أهدافها.

أي أن التوجه نحو الدائرة الإقليمية العربية والإسلامية ذو بعدين أساسيين، تمثل الأول في الاستفادة من المقومات الاقتصادية المتوفرة والتي ستساهم في رفع مستوى الاقتصاد التركي، والآخر في كونها بوابة العبور إلى الدول الغربية تتيح

لتركيا تحقيق أهدافها الدولية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد التدهور في العلاقات بسبب رفض المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق 2003م. [xxxii]

وسعت تركيا إلى إقامة علاقات جيدة مع إيران وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، وهما عنصران هامان في تدعيم استراتيجيتها السياسية، فهي تمنحها القدرة على أن تكون الجسر الذي تنقل عبره الطاقة إلى القارة الأوروبية هذا من جانب، ومن جانب أخر تشكل حلقة الوصل لتقريب وجهات النظر السياسية ما بين طهران والاتحاد الأوروبي على المستوى السياسي في حال الأزمات، ولطهران الاستفادة من خلال كسر عزلتها الدولية ودعمها اقتصاديا عبر عمليات التبادل التجاري [xxxiii]. كما تشكل تركيا لطهران ورقة اتصال مع العالم الغربي في حال تأزمت العلاقات السياسية بسبب برنامجها النووي الإيراني.

أي أن العلاقات التركية مع إيران تشكل سببا رئيسيا جديدا للقوى الفاعلة في الاتحاد الأوروبي لدفعها للقبول بعضوية تركيا في الاتحاد، للاستفادة من قدرات الطاقة التي تمتلكها طهران داخليا، وإطلالها على منطقة أسيا الوسطى وبحر قزوين والتي تشكل منطقة ذات بعد استراتيجي خصوصا بعد اكتشاف إمكانيات الطاقة فيها.

أما على صعيد العالم الإسلامي فحصول تركيا على رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي (إكمال الدين إحسان داوود أوغلو) [xxxiv] يشكل في حد ذاته دافعا أخر للقبول في الاتحاد الأوروبي، فستصبح السياسة التركية بتوجهاتها ضمن السياسة العامة للاتحاد الأوروبي، مما سيساهم في ايجاد فرصة مواتية للاتحاد الأوروبي للعب دور اكبر في منطقة الشرق الأوسط، وزيادة فعالية المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية الأوروبية العربية والإسلامية، فكان سعي تركيا للدخول في منظمة المؤتمر الإسلامي والوصول إلى رئاستها ذا بعد استراتيجي التأثير في التوجهات السياسية على المستوى التركي العام، وكأداة جديدة تدفع الاتحاد الأوروبي للقبول بعضويتها به.

إلى جانب العالم الإسلامي، أولت السياسة التركية الدائرة العربية اهتماما خاصا، فبدا نفوذها يتزايد في المنطقة العربية، وبدأت تدخل كطرف فاعل في أزماته، ساعدها في ذلك النظرة الإيجابية تجاه تركيا من قبل العديد من الدول العربية باعتبارها نموذجا يحتذى على صعيد البيئة السياسية الداخلية، وعلى صعيد التحرك الاستراتيجي الدبلوماسي، ذلك بعد أن نجحت تركيا في تطبيق سياسة الجوار مع دول كانت تقف معها في مواجهات سياسية وعسكرية، وتمكنت من مضاعفة حجم التبادل التجاري والاستثمار معها، ومشاركة العالم العربي في وضع رؤية للوضع الإقليمي برمته [xxxv].

هذه المكانة في العالم العربي تعتبر عاملا مهما بل وحاسما يزيد من نسبة قبول دول الاتحاد الأوروبي لعضوية تركيا، ويقلل من نسبة الرفض بالنسبة للدول الرافضة، في ظل سعي الاتحاد الأوروبي إلى تثبيت سياسته ودوره كفاعل في السياسة الدولية عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط الأكثر حساسية بصفة خاصة، حيث تشكل تركيا جسرا للوصول إلى ما تصبو إليه الدول الأوروبية عبر انضمامها إليه.

هذه التحركات على المستوى الإقليمي (الإسلامي والعربي) لم تكن للاتحاد الأوروبي فحسب، بل أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد أن ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، "ورفض تركيا العبور الأمريكي إلى العراق عبر أراضيها" [xxxvi]، أو المشاركة في الحرب ذاتها، مع العمل على إيقاف هذه الحرب، وذلك حفاظا على مصالحها التي تباينت مع المصالح الأمريكية، بل مس بعضها الأمن القومي التركي خصوصا فيما يخص موضوع الأكراد والدولة الكردية. وذلك لإعادة صياغة العلاقات وفق إستراتيجية واضحة قائمة على التقاء المصالح، بعد أن أهملت تركيا تماما من قبل الإدارة الأمريكية، وتضاربت المصالح فيما بينهما.

لقد استطاعت تركيا الولوج إلى الدائرة العربية والإسلامية، مما سهل إعادة وجودها كقوة فاعلة مؤثرة إقليميا ودوليا، ورتب علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يتوافق مع تطلعاتها ومصالحها، من خلال تطبيقها المباشر لمبادئ أوغلو في السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية التركية والثورات العربية "التغير والتحول".

كان للتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية أثرا كبيرا على توجهات السياسة الخارجية التركية، فقد فرضت هذه التغيرات على السياسة الخارجية التركية العدول عن مبادئها التي وضعها مهندسها أحمد داوود أوغلو، والتي دفعتها إلى الاتجاه في الطريق المعاكس لتلك المبادئ أو الأسس.

فقد شكلت الثورات العربية حالة من الصدمة للعديد من الفاعلين على مستوى الساحة الإقليمية والدولية، مما عكس حالة من الارتياب والخوف من عدم الاستقرار والتخبط في اتخاذ القرار السياسي تجاهها، وتعتبر تركيا أحد أهم الفاعلين على مستوى الشرق الأوسط، والتي أدخلتها الثورات العربية في حالة من الريبة تجاهها، والتي تركت أثرا بليغا يمكن القول بأنه ضرب مبادئ السياسة الخارجية التركية، أو كشف عن حقيقة هذه المبادئ تجاه الواقع السياسي الذي وصف الثابت فيه بأنه متغير.

فقد كان السلوك السياسي التركي تجاه الثورات العربية مناقضا ومنافيا للمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية في السنوات السابقة، بل تباينت المواقف من قضايا متشابهة في تكوينها، مختلفة في مكانها، متقاربة في زمانها، مما ساعد في تبيان الازدواجية والتناقض في الموقف التركي من الثورات العربية.

فلقد اثبتت هذه التغيرات الثورات العربية–التي تشكل مؤشرا على حالة عدم الاستقرار، وتمهد لنضج الوعي السياسي العربي عبر التراكمات الكمية للظلم والاستغلال الاقتصادي البشع صعوبة الحفاظ على الصياغات والمعادلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل متزامن، في ظل اعتماد العديد من الصياغات التوفيقية على الفاعلين المؤثرين في كافة المستويات، وحدود القدرات الذاتية التركية. [xxxvii]

وبدأ مهد الثورات الجماهيرية العربية من تونس حيث انطلقت الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010م، التزمت خلالها تركيا موقف المتابعة الحذرة للأوضاع ثم انتقل إلى التأييد المباشر لهذه الثورة ولمطالب الشعب التونسي [xxxviii]. وانتهى بمطالبة الرئيس التونسي بالتنحي عن الحكم.

أما بالنسبة للموقف التركي من الثورة المصرية فقد كان مبنيا على إستراتيجية ثابتة وواضحة لا تضارب فيها ولا تباين، فلقد اتخذت تركيا موقفا موحدا وثابتا لم يتغير البتة أثناء جميع مراحل الثورة في مصر، فمع كل تطور من تطورات الثورة وجد تصريحا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، مما يعكس اهتمام تركيا البالغ بما يجري في مصر. وكانت تصريحات أردوغان تغازل أحيانا الاتحاد الأوروبي وتارة الإدارة الأمريكية.

ففي بداية الثورة دعا أردوغان في خطابه إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب والعمل على توفير المناخ الديمقراطي الذي يضمن حرية الراي والتعبير. وهو انعكاس لما صرحت به هيلاري كلينتون "أن على الحكومة المصرية أن تستجيب لمطالب المحتجين، وان الاحتجاجات لن تجعل النظام يرحل، وأن هناك مطلب شعبي حقيقي للتغيير لا يمكن تجاهله، وانه يجب على الحكومة المصرية أن تسمع للشعب قبل أن يفلت زمام الأمور من يدها". ومع ارتفاع سقف مطالب الثورة إلى المطالبة بالتنحي، خرج رجب طيب أردوغان بتصريح وكأنه يوجه خطابا إلى الرئيس السابق قال فيه: "إن الدنيا فانية والكفن بلا جيوب، فلن يأخذ حي شيئا من تراث الدنيا". ودعا مجددا إلى الاستماع لمطالب الشعب بسرعة، ووصل الأمر إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في فبراير 2011م، والذي اعتبر تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشئون الداخلية لدولة أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة. وهو ما كان مغازلة لمجلس الشيوخ الأمريكي الذي صرح على لسان رئيس لجنة العلاقات الخارجية جون كيري: على مبارك أن يدرك أن استقرار مصر يتوقف على تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسي جديد. ودعا مبارك إلى تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسي جديد، كما دعاه صراحة إلى الإعلان عن عدم ترشحه أو ترشح ابنه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، كما ناشد البيت الأبيض والكونجرس في إعادة النظر في نوع المساعدات التي تقدمها واشنطن لمصر [xxxix].

وعندما انتقدت وزارة الخارجية المصرية التدخلات الخارجية في الشئون المصرية خصوصا تصريح أردوغان، دفع ذلك الرئيس التركي أردوغان بأن يصرح محذرا من التدخل الأجنبي في الشئون المصرية والتونسية والليبية قائلا: "إن مصر للمصريين وتونس للتونسيين وليبيا لليبيين"، وذلك ليوضح صراحة انه لا يريد التدخل في شئون مصر ويرفض أن تتدخل أي دولة أخرى في شئونها [xi]. تزامن ذلك مع تصريح الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون في 22 شباط "أن الأمر متروك لمصر وللمصريين، وعليهم السير معا إلى الأمام، ومن الضروري جدا أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة". [xli]

وتابعت تركيا تطورات الموقف السياسي في مصر بأن توجه رئيس جمهورية تركيا عبد الله جول لمصر في زيارة يوم 4 مارس 2010م، وهو أول رئيس يزور مصر بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك التقى خلالها مع مرشد الإخوان

المسلمين، ومع رئيس المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي استهدف من خلالها تأكيد الدعم التركي لمصر، وتبادل الآراء والأفكار حول الفترة الانتقالية التي تعيشها مصر [xlii].

وبالنظر إلى الثورة المصرية والموقف التركي منها نجد أن المبادئ التي وضعها احمد داوود أوغلو كعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الإقليمية، وتصفير المشكلات مع دول الجوار والوقوف موقفا محايدا من جميع الأطراف، كلها قد تنافت مع الموقف التركي من الثورة المصرية؛ مما يعكس فشل التطبيق العملي لهذه المبادئ مع ثاني مواجهة فعلية بعد العراق، والتي تظهر مدى التناغم والتأييد التركي للموقف الأمريكي تجاه الثورة المصرية، وتعطي انطباعا أن السياسة التركية ودبلوماسيتها مازالت تعمل تحت عباءة السياسة الأمريكية، وأنها أحد أدواتها الأساسية في الشرق الأوسط، بل إنها جات لمغازلة الموقفين الأمريكي والأوروبي، لتعكس مدى التقارب في المواقف بين الموقف التركي والمواقف الغربية.

وانتقالا من الثورة المصرية إلى الليبية والسورية، التي اختلفت فيها المواقف التركية عن مثيلاتها من الثورتين المصرية والتونسية، فقد جات السياسة التركية أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الأجنبية أو الخارجية في الثورة الليبية، والرافضة لمبدأ الحظر الجوي على ليبيا. فقد وصفت تركيا الدعوة إلى منطقة حظر جوي بأنها غير "مفيدة وتنطوي على مخاطر"، وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان: أن "التدخل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا أو أية دولة أخرى ستنجم عنه آثار عكسية تماما". وبعد إتمام عملية غلق السفارة التركية وسحب العاملين فيها بنجاح طالب أردوغان القذافي بالتخلي عن السلطة فورا لصالحه، ومن اجل وقف إراقة الدماء في بلاده، موضحا أن ليبيا ليست ملكا له أو لقبيلته. مما اعتبر تطورا في الموقف التركي تجاه الشعب الليبي. ويمكن تفسير ذلك الموقف من خلال انعكاس العلاقات التركية الليبية. فقد وصل مستوى التبادل التجاري بينهما عام 2010م إلى 9.8 مليار دولار، وعلى المستوى السياسي، فقد ارتبطت تركيا مع القذافي بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومن محطاتها الهامة وقوف العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التدخل العسكري في قبرص عام 1974م، وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمة العربية في سرت 2010م، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد (العربي، الأفريقي، الإسلامي) [xliii].

وبالتالي كانت المصالح التركية التي ارتبطت بالنظام السياسي الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي هي السبب الرئيسي في موقفها المخالف الذي اتخذته عن باقي الثورات العربية التونسية والمصرية والذي شكل في حد ذاته إحراجا للساسة الأتراك الذين طالبوا بتنحي الرئيس مبارك وزين العابدين إبان الثورتين المصرية والتونسية، مما عكس مدى الازدواجية في التعامل مع الملفات العربية وفقا للمصالح لا للمبادئ ولعدالة القضايا العربية وطموحات شعوبها، والذي يمكن من خلاله التعبير أن صح القول بداية نهاية مبادئ أوغلو الخارجية ونهاية العمق الاستراتيجي.

وقد جاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلي ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل

عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني–الشيعي في المنطقة. وبالمثل تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية [xliv].

وأخيرا كان الاختبار العسير لسياسة أنقرة تجاه الثورة السورية، حيث بدا التردد والارتباك على السلوك التركي، فالنظام السوري أكبر حليف استراتيجي وتجاري لتركيا وبوابتها إلى المشرق، وقد تبنت تركيا في البداية مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين دعم النظام وبقائه من جهة والتعاطف مع الثوار من جهة أخرى، في محاولة لحل الأزمة سياسيا دون تطورها إقليميا ودوليا.

بدا الموقف التركي متدرجا من النصيحة إلى المطالبة بإجراء إصلاحات حقيقية في مجال الحريات وتداول السلطة وإشراك المعارضة في الحكم ووقف إراقة الدماء، إلى النقد العلني ومطالبة النظام بالرحيل، وانتهى بالتنسيق والمشاركة مع المنظمات الإقليمية والدولية في محاصرة النظام السوري دبلوماسيا واقتصاديا لإسقاطه، فضلا عن دعمه العلني لفصائل المعارضة والتنسيق بينها للإطاحة بالنظام. [xlv] وإعلان حكومة أردوغان فقدها الثقة تماما بنظام بشار الأسد، وتأكيدها على أن الشعب السوري سيسقط نظام الأسد لا محالة، وتعاونها مع حكومة واشنطن في فرض عقوبات جديدة على نظام دمشق. [xlvi]

لقد أضحت إسطنبول هي المقر الذي تجتمع فيه أطر المعارضة السورية القادمة من مختلف دول العالم، باذلة كل جهودها في التوفيق والتنسيق وحل الخلافات بين اطر المعارضة في محاولة للخروج بموقف موحد بينها يسهل عملية تمثيلهم للشعب السوري في المجتمع الدولي.

بالنظر إلى الدائرة التي دخلت فيها السياسة الخارجية التركية نتيجة الثورات العربية نجد أن مبادئ أوغلو في السياسة الخارجية والتي ذكرناها سابقا في مجملها العام قد تبخرت على أبواب الثورات العربية بدءا من مبدا تصفير المشكلات والذي انتهى عبر التدخل التركي في الشؤون الداخلية للدول العربية وعلى راسها مصر وليبيا إبان الثورتين، والذي يتنافى في الوقت نفسه مع مبدا الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد.

يتضح مما تقدم أن الدبلوماسية التركية لا تمر في أفضل أحوالها فمنذ بدء مشهد التغيير العربي، أصابها بعض الارتباك، وإن استطاعت أن تخرج بأقل التكاليف الدبلوماسية في كل من الحالة التونسية، والمصرية، والليبية، واليمنية، والبحرينية، إلا أنها اصطدمت في الحالة السورية. مطالبة السلطة الحاكمة في سورية بالتخلي عن حكم سورية، وعلى أثر هذا التصعيد سيطرت حالة التوتر في العلاقة بين الدولتين؛ وبهذا الموقف عمقت الدبلوماسية التركية من تناقضها مع إيران وروسيا الحليفتين للسلطة الحاكمة في سورية، فالإطاحة بالرئيس بشار الأسد يعني تعطيل المشروع الإيراني، وخسارة روسيا أخر حلفائها من الحكام العرب، وتحول سورية إلى مجال حيوي لتركيا. لذلك كان رد الفعل الإيراني الدبلوماسي على

الموقف التركي من الانتفاضة السورية أكثر وضوحا، حيث دعت إيران إلى نقل المحادثات المتعلقة بملفها النووي من إسطنبول الراعية له إلى بغداد، وهو ما رد عليه رئيس وزراء تركيا (رجب طيب أردوغان) متهما طهران بالمراوغة ونقص الأمانة، أن مبدأ تصفير المشكلات الذي يعد أحد أعمدة الدبلوماسية التركية هو من حيث الواقع أقرب إلى الفلسفة السياسية منه إلى عالم السياسة، قد تنخفض المشكلات والأزمات والتوترات بين الدول لكنها لا تنتهي. [xlvii]

تعددت التفسيرات والدلالات الموضحة للمواقف التركية إبان الثورات العربية المختلفة، ثمة من رآها مؤشرا على برجماتية السياسة التركية وتغليب للمصالح التركية، والبعض رآها مؤشرا على ارتباك السياسة التركية نتيجة وقوعها في أسر سياساتها التوازنية، وعدم انحيازها بوضوح إلى مطالب الشعوب بالتغيير حفاظا على مصالحها، وأخرون اعتبروا سلوكها تخليا عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشئون الداخلية لدول المنطقة، وانحيازها إلى أطراف دون أخرى، وتفسيرات رأت الموقف التركي تابعا للمواقف الغربية التي كانت أكثر تطابقا مع تصريحات قصر الإليزيه الفرنسي والبيت الأبيض الأمريكي، وهو ما يناقض رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي. [xlviii]

وقد عزا البعض هذا السلوك إلى اقتراب موعد الانتخابات التركية العامة، وبذلك تسعى الحكومة التركية إلى تأمين تفوقها الشعبي من خلال تأييدها للشعوب العربية والإسلامية، استرضاء للإسلاميين الأتراك الذين ينظر القدر الأكبر منهم إلى حركة الاحتجاجات السياسية الشرق أوسطية الأخيرة باعتبارها تمثل أحد المؤشرات الدالة على تزايد احتمالات صعود الصحوة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط والأدنى. ومن أبرز التفسيرات المتعلقة بحقيقة التحولات الجارية في توجهات السياسة الخارجية التركية، أشار إليه بعض خبراء السياسة الخارجية التركية، بعملية التحول البرجماتي بحيث يصبح "اللاموقف" هو موقف السياسة الخارجية التركية، وذلك على أساس اعتبارات أن على تركيا أن تسعى إلى اعتماد سياسة خارجية تركية "متعددة الوجوه". بما يتيح لأنقرة أن تبدل جلدها، وتغير ملابسها بحسب حالة الطقس. خاصة وأن موقع أنقرة الجيوسياسي يجعلها في مواجهة هبوب مختلف أنواع العواصف السياسية، القادمة من القوقاز، ومن البلقان، ومن إيران، وأسيا الوسطى، وأخرها تمثل في عواصف الشرق الأوسط الحالية [xlix].

إن الثورات العربية جات لتربك السياسة التركية، وتعكس حقيقة مدى ثبات مبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، وتنقلها إلى مرحلة جديدة عنوانها التنسيق الكامل مع الغرب في قضايا المنطقة، حيث كان وزير الخارجية التركي احمد داوود أوغلو واضحا جدا في التعبير عن هذا التغيير بقوله في 8 أكتوبر 2011م "إن تركيا أخذت مكانها في البلوك الغربي" [l] متخليا عن سياسة تعدد الأبعاد وتصفير المشكلات التي كانت أبرز ملامح السياسة التركية الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، وهو ما أدى إلى وصف الباحث التركي الإسلامي علي بولاتش والذي كان معروفا بتأييده لحزب العدالة والتنمية "إن سياسة تركيا الجديدة هي الانحياز إلى جانب الغرب وليس إلى جانب شعوب الشرق الأوسط"، وهو ما بدا واضحا في السياسة الخارجية التركية المتناغمة مع السياسات الغربية والأمريكية والتي وصلت إلى حد التطابق الكامل في المواقف بين أنقرة وواشنطن، والتنسيق في كل الملفات من ليبيا إلى مصر وسورية وإيران.

أفاق وتحديات الدور التركي

شكلت السنوات العشرة الأخيرة بدءا من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م حقبة التغيرات في الخارطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، أعادت صياغة الفواعل السياسية المؤثرة، وأوجدت مفهوما جديدا للأمن في المنطقة يعتمد على ما ستئول إليه الأوضاع خصوصا في الدول العربية التي تشهد تغيرات سياسية جذرية، في ظل هذه التغيرات وحالة انعدام الاستقرار في المنطقة العربية وفي أهم نظمها المؤثرة في بيئتها السياسية، وزيادة الفاعلين السياسيين على المستوى الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيران، تسعى تركيا باعتبارها قوة دولية إلى ترسيخ مكانتها في ظل المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع الدولي والتي مازالت ملامحه في طور التشكل، والتي بنهايتها ستتحدد مكانة الدول الفاعلة.

وتركيا في تخليها عن السياسات الحيادية والوسطية وانخراطها في سياسات منحازة في الصراعات العربية والإسلامية، لا سيما مع دول جوارها العربي والإسلامي، مثل ما يحدث الآن مع سوريا والعراق وإيران مما يدفن سياسة تصفير المشكلات، لتبدا مرحلة جديدة من المخاطر والتي سوف تؤثر سلبا بكل تأكيد على صورة تركيا ودورها الإقليمي، تعيد إيقاظ المخاوف والهواجس التاريخية من رغبة تركيا في لعب دور الأفندي العثماني بصيغة معاصرة قوامها الهيمنة على المنطقة بالتعاون مع الغرب، من خلال استبدال دور الوالي الفرد بالوالي الدولة (تركيا) ومن بوابة ضرب الأنظمة التي تعارض السياسات الغربية في المنطقة. وهو ما اتضح من حديث وزير الخارجية التركية احمد داود أوغلو الذي تساءل في حواره مع صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية في 5 ديسمبر 2010 م "لماذا يحق لبريطانيا أن تتزعم مستعمراتها السابقة في إطار منظمة (الكومنولث) ولا يحق لتركيا التطلع إلى تزعم الدول التي كانت في السابق جزءا من الدولة العثمانية"؟ [li]

إلى جانب ذلك فإن ارتباك الدبلوماسية التركية في أكثر من ملف وقضية منذ بدء مشهد التغيير العربي قد أدخلتها في حالة عداء مع العديد من الدول بسبب تشابك الدوائر إقليميا ودوليا، وثمة أمثلة على أهم الإخفاقات الدبلوماسية في السياسة التركية [lii]:

1. توتر في العلاقات مع سورية بسبب انحياز تركيا إلى جانب المعارضة السورية بشكل واضح.

2. توتر في العلاقات مع إيران بسبب الملف السوري ونشر الدرع الصاروخية لحلف شمال الأطلسي في منطقة ملاطيا، وهو ما استفز الساسة الإيرانيين وصعد من حدة التوتر بين البلدين، مما دفع بإيران إلى المطالبة بنقل المحادثات المتعلقة بملفها النووي من إسطنبول الراعية له إلى بغداد، وهو ما رد عليه رئيس وزراء تركيا (رجب طيب أردوغان) متهما طهران بالمراوغة ونقص الأمانة [liii]، وهي لغة جديدة في خطابات السياسيين الأتراك.

3. نظرة الارتياب التي ينظر بها المصريون إلى الدور التركي والذي يستشعر بأنه دور فوقي على حساب الدور المصري، واتضح ذلك خلال زيارة أردوغان إلى القاهرة ومطالبة المصريين بتطبيق علمانية الدولة التي تختلف عن علمانية الفرد،

وهو ما استدعى الرد من اقوى حلفاء تركيا في مصر حركة الإخوان المسلمين وعلى لسان عضو مكتب الإرشاد عصام العريان؛ هذا التدخل التركي غير مقبول في الشئون المصرية مما أدى إلى انكفاء الدور التركي بعد هذه الزيارة عن التعليق على كافة الأحداث التي تمر بها مصر [liv].

4. توتر العلاقات مع العراق بسبب التدخلات التركية في الشئون الداخلية العراقية ونصرة مذاهب معينة مثل أهل السنة والتركمان؛ تجلى ذلك في أزمة نائب الرئيس السني العراقي طارق الهاشمي وهروبه إلى تركيا، وما رافقه من تصريحات تركية تنم عن بعد مذهبي ضد الشيعة الحاكمين في بغداد. مما استدعى الرد من قبل رئيس الوزراء العراقي نور المالكي وتحذير تركيا من عدم التدخل في الشئون الداخلية العراقية [lv]

5. لا شك انه في السابق في ظل التعاون الاستراتيجي مع سوريا والعلاقات الجيدة مع إسرائيل أمن الأتراك خاصرتهم التي تنزف دما وهي القضية الكردية إلا أن التوتر الأخير بين تركيا وكل من سوريا والعراق وإيران وإسرائيل أعاد بصورة واضحة العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية. وأصبح هناك تعاون بين حزب العمال الكردستاني وزعيمه مع النظام السوري بصورة علنية، ولأول مره بعد قضية أو جلان.

6. توتر العلاقات التركية القبرصية بعد قرار قبرص التنقيب في البحر المتوسط بمساعدة إسرائيل، فقد هدد أردوغان بإرسال الأسطول البحري التركي لحماية التنقيب التركي عن النفط. وهو ما سيوتر العلاقات مع اليونان بسبب دعمها للموقف القبرصي، ومع إسرائيل التي تتعاون مع قبرص في التنقيب.

7. الارتياب الروسي من السياسة التركية في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي التي تصنفها روسيا الحديقة الخلفية للكرملين، وكذلك الاختلاف في ملفات البلقان والقوقاز إلى جانب الدرع الصاروخي الأمريكي الموجهة إلى روسيا وإيران على أراضيها. وهو ما يشكل في حد ذاته انحيازا للغرب وللحلف الأطلسي. وذلك يتنافى مع مبدأ اتباع سياسة خارجية متعددة المسالك والأبعاد بعيدا عن استقطابات الشرق والغرب. إضافة إلى الملف السوري أكثر الملفات خلافا مع روسيا بسبب الموقف التركي من الأزمة السورية. فروسيا لا زالت تنظر إلى النظام في سوريا على اعتبار أنه أقوى الحلفاء لروسيا في المنطقة.

إن إحساس تركيا الوهمي بوجود فائض قوة لديها وفائض لثقة بالنفس هو ما يدفعها أحيانا إلى التصدي إلى ملفات أكبر من قدرتها الدبلوماسية، والتطلع إلى دور عثماني يعيد عقارب الساعة إلى الوراء واستعادة دور الأفندي وهو ما أوقع تركيا في ارتباكات وإخفاقات في أكثر من ملف مثل مصر وليبيا وسوريا. إضافة إلى أن فائض القوة هذا جعل تركيا تمارس أحيانا سياسة اللعب على توازنات القوة بين البلدان العربية، وفي داخل كل بلد–وخير مثال في ذلك التصريحات ذات النزعة الطائفية التي أدلى بها أردوغان تجاه ما يجري في سوريا–، وهو ما اعتبر بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وهو ما ستكون له آثار سلبية على صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية.

وإذا كان الدور التركي قد نجح سابقا في المنطقة نظرا إلى حالة الترهل العربي وغياب الراس العربي القائد فإن احتمال عودة قوية للدور المصري ستكون بكل تأكيد على حساب الدور التركي. فحديث وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو عن "محور ديمقراطية يجمع بين تركيا ومصر" [lvi] هو من باب التمني والمثالية، فالديمقراطية لم تكن يوما أساسا للشراكة في العلاقات الدولية، ولا في الصداقة بين الشعوب، المصلحة المتبادلة والعدالة دوما هي الأساس في العلاقات الدولية، فعلى قدر ما تكون السياسة الخارجية التركية متفاعلة مع تطلعات الشعوب العربية في التحرر ومقاومة الهيمنة الأجنبية بقدر ما ستجد لها شركاء في المنطقة، وهو ما لن يستقيم في هذا الوقت في ظل انخراط تركيا في المشروع الغربي.

إن إدراك صناع القرار التركي لمدى أهمية التوازنات في العلاقات الدولية التي يتوجب مراعاتها في كل الفعل السياسي يجعلنا نستنتج أن حسابات أنقرة في كل خطواتها تجاه المنطقة العربية والإسلامية، كانت ذات بعدين البعد الأول تمثل في احتواء منطقة الشرق الأوسط بل والوصول إلى دور الفاعل الرئيسي فيها، والبعد الآخر استخدام البعد الأول في تحقيق مصالح على المستوى الأوروبي والأمريكي، بما يساهم في الحفاظ على المصالح القومية التركية، ويدفع بعجلة الانضمام للاتحاد الأوروبي. إن حسابات الربح والخسارة لأنقرة حرصت على رعاية مصالحها مع الدول الغربية، مع ترسيخ نفسها كقوة فاعلة في المنطقة.

لكن التوازنات الحساسة لن تسمح بالتغلغل الأحادي لتركيا في المنطقة العربية، وان تصبح اللاعب المركزي الوحيد فيها، وتحديدا حينما يكون هذا الدور التركي من خلال التعاون مع السياسات الغربية، وحتى يتم الاستقرار والتنمية والرفاهية لشعوب المنطقة من أجل مواجهة التدخلات الخارجية، فلابد من تلاقي الإرادات العربية والتركية على أساس التوازن والمصلحة المتبادلة بعيدا عن الهيمنة الأجنبية. أي أن عامل الاستقرار والتوازن في المنطقة العربية يتطلب وجود قوى فاعلة عربية ذات ثقل سياسي إلى جانب تركيا تساهم في تحقيق التوازن والاستقرار في ظل الوجود الإسرائيلي والإيراني والفواعل الدولية التي تسعى إلى الحفاظ على مصالحها داخل المنطقة.

إن السياسة الخارجية التركية مقبلة على العديد من التحديات وفي الملفات المختلفة نتيجة سياساتها في المنطقة العربية وذلك لتشابك الملفات وتعدد المصالح في العلاقات الدولية في عالم يتسم بعدم الاستقرار والصراع من أجل الحفاظ على المصالح وهو ما يواجه السياسة الخارجية التركية في أكثر الملفات حساسية والتي تمس أمنها القومي بصورة مباشرة.

ختاما أن مبدا تصفير المشكلات الذي يعد أحد أعمدة الدبلوماسية التركية هو من حيث الواقع أقرب إلى الفلسفة السياسية منه إلى عالم السياسة، قد تنخفض المشكلات والأزمات والتوترات بين الدول لكنها لا تنتهي. [lvii] فسياسة تصفير المشكلات التي اتبعتها تركيا أدت إلى علاقات مقطوعة بالكامل، انتقلت إلى حالة العداء، ومخاطر التحارب مع سوريا، يؤدي إلى توتر مع إيران قد يطال روسيا. والعراق يقف في القلب من الخلاف بين تركيا من جهة وسوريا وإيران من جهة أخرى، والحكومة اللبنانية تتضامن مع سوريا، بالإضافة إلى أطماع في الكعكة الليبية انعكس على توتر في العلاقات التركية الفرنسية، إلى جانب توتر في العلاقات مع قبرص وتتبعها بذلك اليونان الداعمة لها. [lviii]

كما أن أكبر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية هي غياب هوية حضارية واضحة تنطلق منها السياسة الخارجية التركية فارتباك تركيا وتقلباتها وخسارتها بعد اندلاع الثورات العربية لا يعود بالدرجة الأولى إلى خلل في أليات تطبيق الدور بل في أن هذا الدور يفتقد إلى هوية حضارية واضحة وحاسمة، سواء في هذا الاتجاه أو ذاك، فلا يمكن للمجتمعات أن تكون لها هويتان، فكيف بثلاث أو أكثر. مع الإشارة، ومنعا لأي التباس أو تفسير خاطئ، فإن الانتماء إلى هوية واحدة لا يعني القطيعة مع الآخر أو العداء والدخول معه في حروب ومواجهات، وحدها الهوية ترسم الدور. وهو المأزق الذي تعانيه تركيا بالإضافة إلى مدى ثبات هذه السياسة كاستراتيجية أم أنها سياسة ورؤية حزب قد تذهب فيما لو خسر هذا الحزب الحكم، في ظل تنامي المعارضة القومية–وتحديدا حزب الشعب الجمهوري–التي تسجل العديد من الملاحظات والانتقادات على سياسات حزب العدالة والتنمية وتحقق العديد من الانتصارات في مواقع كان يشغلها حزب العدالة والتنمية.

قائمة الهوامش

i. داوود بن درويش حلس، دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية، الطبعة الأولى، فلسطين: آفاق للطباعة والنشر. 2006م، ص148.

ii. للمزيد من الاطلاع: عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م.

Teffery. T، The Con Turn in International Relations، World Politics، Vol50، N:2، 1998، P.324.

iii. عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، الجزائر: جامعة الحاج خضر باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م، ص54- 56.

iv. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007م.

i. Sooner Cagaptay، The Turkish Prime Minister Visit Israel Whither Turkish - Israel Relation، the Washington Institute for Near East Policy April 27، 2005. P20.

v. غازي حسين، تركيا والعرب وإسرائيل الحلف التركي الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العددان الرابع والخامس، شتاء 1998، ص132.

vi. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق: اتحاد الكتاب العربي، 1999م، ص38.

vii. عبد الملك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، مرجع سابق، ص138- 140.

viii. عبد الرحمن تيشوري، نحو تفعيل العلاقات السورية التركية والعربية التركية، الحوار المتمدن، 22 أبريل 2006م.

ii. (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=62814، 04.05.2012)

ix. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، الطبعة الأولى، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997م، ص17.

x. عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي للشرق الأوسط، العدد 10، سبتمبر 2008م، ص25.

xi. محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، في تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، محمد عبد العاطي (محرر) الطبعة الأولى، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م، ص137.

iii. Ziya Meral and Jonathan Paris: Decoding Turkish Foreign Police Hyperactivity Washington Quarterly، Oct، 2010. P6.

iv. محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص137.

v. إبراهيم البيومي غانم، أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا، برنامج ما وراء الخبر، الجزيرة، مجلة المعرفة، 4 فبراير 2009م.

vi. (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E3B3E26D-3CCA-481B-8B6E-7C3DFE881E88.htm 09.04.2012)

i. فتحية ليثيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة المفكر، العدد الخامس، 2010م، ص211.

ii. محمد كريشان، أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا، برنامج ما وراء الخبر، الجزيرة، مجلة المعرفة، 4 فبراير 2009م.

vii. (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E3B3E26D-3CCA-481B-8B6E-7C3DFE881E88.htm،09.04.2012)

i. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2011م، ص612- 616.

ii. المرجع السابق، ص619- 621،

iii. فتحية ليثيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص212.

iv. إسلام جوهر، وشادي عبد الوهاب: سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان، مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 43، يناير 2009م، ص152.

v. فتحية ليثيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص212- 213.

vi. محمد بوبوش، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 55، 2011م، ص40.

vii. فتحية ليثيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص214.

viii. الحواس تقية، شد القوس إلى الشرق يطير السهم أبعد نحو الغرب، شبكة رؤية المعرفية، 10 أكتوبر 2010م.

viii. (http://www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=4020:2010-10-10-08-27-44&catid=20:intellect-articles&Itemid=18، 01.02.2012)

i. محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص139- 140.

ii. فتحية ليثيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص215.

iii. محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص140- 141.

iv. فتحية ليثيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص218- 219.

v. مهند العزاوي، تركيا وتحديات الدور المقبل، ب.ن، 2009م، ص5.

vi. محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص141.

vii. محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، مايو 2007م، ص86- 87.

viii. محمد بوبوش، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، مرجع سابق، ص46.

ix. Turkey Relation With The Middle East، From The Official Site of Ministry of Foreign Police Affairs، 2010.

ix. محمد بوبوش، التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية، مرجع سابق، ص58.

x. Kirisci Kemal، Turkeys foreign Policy in Turbulent time، chaillot paper، Institute for security studies. N92 (European Union). September 2006. P18.

x. علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، 1 يوليو 2011م.

xi. (http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498، .05.02.2012)

xi. محمد فاروق الإمام، موقف تركيا من الثورة بين التأييد والتخاذل، مجلة المجتمع الإلكترونية، 16 أبريل 2011م.

xii. (http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=6606&pid=1519&version=88، 02.02.2012)

xii. بخيت خليفة، الموقف الأمريكي من ثورة 25 يناير ولعبة السلم والثعبان، الجماعة الإسلامية 2 يوليو 2011.

xiii. (http://egyig.com/muntada/showthread.php?t=4077، 08.02.2012)

xiii. حازم منتصر، تركيا والثورة المصرية، مجلة الأهرام الرقمي، 1 أبريل 2011م.

xiv. (http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=479043، 02.02.2012)

xiv. خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، 2 ديسمبر 2012م.

xv. (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741، 08.04.2012)

xv. محمد جمال عرفة، الرئيس التركي يلتقي مرشد الإخوان، جريدة الوفد، البوابة الإلكترونية، 3 مارس 2011م.

xvi. (http://www.alwafd.org/أخبار-وتقارير/11-عربية/20615-الرئيس-التركي-يلتقي-مرشد-الإخوان، أخ 02.02.2012)

xvi. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، الموقف التركي من الثورة الليبية، 18 مارس 2011م.

xvii. (http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3، 05.02.2011)

xviii. علي جلال معوض، الارتباط: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مرجع سابق.

xix. مجدي شوقي، تركيا والربيع العربي والوجه الليبرالي والتجربة الأصولية والقبعة الأطلسية، مجلة الأسبوع أون لاين، 21 ديسمبر 2011م.

xx. (http://elaosboa.com/artsys00/ElaosboaDetails.aspx?AId=1373، 06.02.2012)

xxi. بشير عبد الفتاح، مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011، ص120.

xxii. معمر فيصل خولي، السياسة الخارجية التركية في بيئة متغيرة، جريدة القدس العربي، 17 أبريل 2012م.

xxiii. علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مرجع سابق.

xxiv. مجلة نضال الشعب، النظريات التفسيرية للسياسة التركية الجديدة تجاه سورية والشرق الأوسط، 8 أبريل 2011م.

xxv. (http://www.alnedal.org/ash/index.php?option=com_content&view=article&id=125:2011-04-08-12-35-25&catid=2&Itemid=4، 04.04.2012)

xxvi. صحيفة حريبت التركية 8 أكتوبر 2011م.

xxvii. Newspaper (Washington Post) U.S. December 5، 2010.

xxviii. غسان العزي، تركيا والدور الإقليمي المتعاظم، موقع العربية الإخباري، 1أكتوبر 2011م.

xxix. (http://www.alarabiya.net/views/2011/10/01/169538.html، 02.04.2012)

xxx. معمر فيصل خولي، السياسة الخارجية التركية في بيئة متغيرة، مرجع سابق.

xxxi. إسلام أون لاين، أردوغان حديثي عن العلمانية بمصر ترجم بشكل خاطئ، موقع إسلام أون لاين الإخباري، 17 سبتمبر 2011م.

xxxii. (http://islamstory.com/%d8%a7%d8%b1%d8%af%d9%88%d8%ba%d8%a7%d9%86-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1، 28.03.2012)

xxxiii. محمد حميد الصواف، العراق والرجل المريض هل تلجم العقوبات الاقتصادية تركيا، شبكة النبأ المعلوماتية العراقية، 25 أبريل 2012م.

xxxiv. (http://annabaa.org/nbanews/2012/01/238.htm، 28.04.2012)

xxxv. جهاد فاضل تركيا والعالم العربي، موقع أخبار العالم، 29 يناير 2012م.

xxxvi. (http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=49964، 28.05.2012)

xxxvii. معمر فيصل خولي، السياسة الخارجية التركية في بيئة متغيرة، مرجع سابق.

xxxviii. محمد نور الدين، تركيا وروسيا والدرع الصاروخية، التجديد العربي، 29 نوفمبر 2011م.

xxxix. (http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/30999-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A9.html، 08.02.2012)